# مصر و«حماس» .. لا مفاجأة

**محمد أبو الغيط**

«حماس سلمتنا عناصر إرهابية شاركت في أعمال إجرام في مصر، وأكثر من ذلك أغلقوا الأنفاق الكبيرة من جانبهم، وأزيدك من الشعر بيت، سلمونا سيارات الشرطة التي سرقوها في 2011. أكثر من كدة إيه؟». .. هذا جزء من سرد مفصل قدّمه الإعلامي المصري، أحمد موسى، في أكتوبر/ تشرين الأول 2017 لجمهوره، ليبرّر لهم التناقض بين وصفه مرارا «حماس» بالإرهاب واستقبال مصر وفد «حماس» برئاسة إسماعيل هنية، في إطار جهود المصالحة الوطنية. أسفر ذلك عن عقد حكومة رامي الحمدلله أول اجتماع لها في غزة، وتزامن ذلك مع احتفاء مصري غير مسبوق، حتى أن وفداً أمنياً وإعلامياً مصرياً زار القطاع، وقدّم عادل حمودة وليس الحديدي وعمرو أديب برامجهم من غزة، حيث بث أديب لقاءً مع هنية، في أفضل تقديم لخط العلاقات الجديد مع «حماس» إلى الجمهور المصري... إذن، لا مفاجآت اليوم في 2021 من الموقف المصري نحو «حماس». إلا لمن ما زال متكلساً عند مراحل سابقة. حقا تدهورت العلاقات بشدة بعد عزل الرئيس محمد مرسي عام 2013، وشهدنا حملات أمنية وإعلامية، لكن التواصل استؤنف في مرحلة مبكرة جدا، منذ عام 2014، بل إن الحكومة المصرية نفسها هي من قدّمت الطعن ضد حكم صادر من محكمة مصرية عام 2015، بإدراج «حماس» جماعة إرهابية، وتم إلغاء الحكم خلال شهرين فقط!

تقدم التقارب في 2016، حتى أن القاهرة استقبلت موسى أبومرزوق، وأكد في حوار صحافي أن «العلاقة بين القاهرة وحماس في أفضل حال»، مؤكداً الاتهامات التي تم توجيهها سابقا للحركة «قد عفا عليها الزمن». ثم بدءا من 2017، دخل الطرفان في ما يمكن اعتباره تحالف تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء وغزة، والذي كان عن حق عدواً مشتركاً شيطانياً ضد كليهما. وفي يونيو/ حزيران 2017، أعلنت داخلية غزة إنشاء، منطقة عازلة بطول حدود القطاع مع مصر. وفي أغسطس/ آب من العام نفسه، قُتل أحد عناصر «حماس» في تفجير انتحاري ارتكبه داعشي كان يحاول عبور الحدود إلى مصر. وفي 2018، حيث شهدت غزة جولة تصعيد عسكري تمثل نموذجاً مصغراً للجولة التي استجدّت أخيرا، حيث قصفت إسرائيل غزة، ورشقت «حماس» إسرائيل بالصواريخ، بعد فشل عملية عسكرية برّية إسرائيلية مفاجئة في خان يونس. انتهت الجولة بالوصول إلى اتفاق وقف إطلاق نار بوساطة مصرية، تبعهتا زيارة وفد من المخابرات إلى القطاع، وظهرت حينها الصورة الشهيرة للواء أحمد عبدالخالق يقبل يد أحد أبناء شهداء حركة حماس، بعد مشاركته في حفل تأبين لهم. خلال السنوات الأخيرة، تبادلت قيادات المخابرات المصرية وقيادات حركة حماس الزيارات مرات، شمل ذلك احتفاءً متبادلاً، وكذلك تنسيقاً في ملفي مواجهة ما سميت «صفقة القرن»، والمصالحة الفلسطينية. في 2019، تم استقبال إسماعيل هنية في مقر صحيفة المصري اليوم، حيث تحدّث مطولاً عن توافق تام مع مصر في رفض خطة ترامب المولهومة. وقد بدا واضحاً في الأونة الأخيرة إن مصر الرسمية تتجاهل السلطة الفلسطينية ورئيسها أبومازن، بعد ظهور دوره المعرقل في ملف المصالحة، حتى أن إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي تخصيص 500 مليون دولار لإعادة الإعمار في قطاع غزة تم من دون أي إشارة للسلطة الفلسطينية، كما أن قرار فتح معبر رفح من دون أجل مسمى، والذي صدر في فبراير/ شباط الماضي، لم يضع أي اشتراط لوجود مراقبين من السلطة أو دوليين... ومن المهم هنا الإشارة إلى موقف مؤسساتي مصري عابر للسلطات، فما زالت «هيئة الشؤون المعنوية» في الجيش المصري بعد 40 عاماً من اتفاقية السلام تشدّد على تعريف إسرائيل الجندين خطراً على الأمن القومي المصري.

هذا هو السياق الذي تأتي بعده دوافع سياسية راهنة مؤثرة، كرغبة مصر التلويح بأوراق قوتها، احتجاجاً على الموقف الدولي السلبي في أزمة سد النهضة، وكذلك على تجاهل الرئيس الأميركي بايدن منذ توليه ولايته الاتصال بالرئيس السيسي، إلى ما قبل يومين.

أسرف معارضون للنظام المصري في شيطنته، كما أسرف مؤيدون له في شيطنة «حماس». وقد سدّوا العيون والآذان عن كل ما يناقض ثنائية الأبيض المطلق والأسود المطلق. ليقف كلاهما فجأة مصدوماً: من لا يرى واقعه لن ينجح أبداً في تغيير مستقبله.

# ميركل نصبت الفخ

**معدوح الشيخ**

معقدة علاقة ألمانيا وإسرائيل، وعبء التاريخ فيها يعرفه كل من له دراية بتاريخ ألمانيا النازية. وبعد عقود طويلة على انتهاء حكم النازية، لا تزال إسرائيل تستثمر «عقدة الذنب» سياسيًا، بعدما جنت منها تعويضات تزيد على ثمانين مليار مارك ألماني. وفي مرحلة الجفاء البريطاني الإسرائيلي القصيرة، بقيت ألمانيا، خلال تلك السنوات الأكثر حساسية في تاريخ إسرائيل، ثاني أكبر مورّد للأسلحة لإسرائيل. وفي ما قد يبدو تحوّلا مهما، أعلنت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، أنها لا تمانع في التفاوض غير المباشر مع حركة حماس كضرورة واقعية لأجل حل النزاع في الشرق الأوسط. يبدو التصريح «ظاهريًا» تحولًا بحق جماعة مدرجة على لوائح الإرهاب في دول عديدة، المقاومة (أو«حماس» هنا مجرد رمز لها) الأرجح فجّ تساهم في إعداده ألمانيا، اتساقا مع التوجّه الجديد في البيت الأبيض نحو إسرائيل في ظل إدارة الرئيس الأميركي بايدن التي تنطلق في علاقتها بإسرائيل من عدة منطلقات، أولها، إسرائيل في حاجة إلى من يقنذها من أي خطر من خارجها، وفي حاجة بالقدر نفسه، لمن ينقذها من نفسها، فالحفاظ على «يهودية إسرائيل» لا يتحقق إلا بحل الدولتين. الثاني، أن الدعم المطلق لـ «أمن إسرائيل» لا يعني الدعم المطلق لـ «سياسات إسرائيل». الثالث، مصالح أميركا وإسرائيل متشابكتان لا متطابقتن، وبدا هذا واضحا في الفترة القصيرة من حكم بايدن، في السجال العلني بشأن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، حيث تراه إسرائيل تهديدًا صريحًا لأمنها. وفي المسافة بين «التطابق» و«التشابك» بين مصالح الدولتين، تتراكم مؤشرات التغير الملموس في درجة ثبات الدعم الذي تتمتع به إسرائيل في الغرب عمومًا، حيث بقيت منذ نشأتها «استثناءً» من كل قواعد السياسة المعروفة، وتاكل هذا الاستثناء، نسبيًا، على جانبي الأطلنطي سيكون قيدًا على العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وكانت البداية في الحرب التي انتهت قبل ساعات. وخلال سنوات، كانت هناك محاولات متكررة لاستدراج «حماس» إلى تفاوض مع إسرائيل، وهو ما رفضته «حماس». وتصريح ميركل يمثل تحوّلا من حيث هو قفز على حقيقة أن الحركة موصوفة بالإرهاب رسميًا، وجدير بالذكر هنا أن إدارة بايدن اعتبرت إدراج جماعة الحوثيين في اليمن إرهابية يضر بمساعي التسوية في اليمن، فهل يمتد نطاق «الواقعية السياسية» ليشمل حركة حماس؟

السؤال منطقي في ضوء ما يعتبره كثيرون تحولًا في خطاب إدارة بايدن عن: وضع القدس غير المحسوم، وحل الدولتين، وعودة أميركا لتقديم مساعدات للأسلحة لإسرائيل، وأخيرا رغبة أميركا في الاشتراك في إعادة إعمار غزة ... وغيرها من مفردات يبدو منها بايدن راغبًا في المباشر مع حركة حماس كضرورة واقعية لأجل حل النزاع في الشرق الأوسط. يبدو التصريح «ظاهريًا» تحولًا بحق جماعة مدرجة على لوائح الإرهاب في دول عديدة، المقاومة (أو«حماس» هنا مجرد رمز لها) الأرجح فجّ تساهم في إعداده ألمانيا، اتساقا مع التوجّه الجديد في البيت الأبيض نحو إسرائيل في ظل إدارة الرئيس الأميركي بايدن التي تنطلق في علاقتها بإسرائيل من عدة منطلقات، أولها، إسرائيل في حاجة إلى من ينقذها من أي خطر من خارجها، وفي حاجة بالقدر نفسه، لمن ينقذها من نفسها، فالحفاظ على «يهودية إسرائيل» لا يتحقق إلا بحل الدولتين. الثاني، أن الدعم المطلق لـ «أمن إسرائيل» لا يعني الدعم المطلق لـ «سياسات إسرائيل». الثالث، مصالح أميركا وإسرائيل متشابكتان لا متطابقتن، وبدا هذا واضحا في الفترة القصيرة من حكم بايدن، في السجال العلني بشأن العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، حيث تراه إسرائيل تهديدًا صريحًا لأمنها. وفي المسافة بين «التطابق» و«التشابك» بين مصالح الدولتين، تتراكم مؤشرات التغير الملموس في درجة ثبات الدعم الذي تتمتع به إسرائيل في الغرب عمومًا، حيث بقيت منذ نشأتها «استثناءً» من كل قواعد السياسة المعروفة، وتاكل هذا الاستثناء، نسبيًا، على جانبي الأطلنطي سيكون قيدًا على العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وكانت البداية في الحرب التي انتهت قبل ساعات. وخلال سنوات، كانت هناك محاولات متكررة لاستدراج «حماس» إلى تفاوض

# معركة الذاكرة في حي الشيخ جرّاح

**هالك ونوس**

يخوض الشعب الفلسطيني حرب وجود، وفيها تعدّ معركة الذاكرة من أهم المعارك التي خاضها هذا الشعب بجدارةٍ لمواجهة حرب التهويد التي فُرضت عليه، منذ النكبة التي ابتُليت بها بلاده سنة 1948. ولعل مقولة «الكبار سيموتون والصغار سينسون» التي اطلقها أول رئيس وزراء إسرائيلي، بن غوريون، من أكثر المقولات استفزازاً وتحدّياً لأبناء الشعب الفلسطيني. غير أنها، ومن دون أن يدري مطلقها، والإسرائيليون الذين ما زالوا يتبنّونها، أدخلت اليقظة إلى ذاكرة الفلسطينيين، من أجل عدم نسيان أرضهم المسروقة، وتاريخهم الذي يحاول الإسرائيليون طمسه. وبرزت إرادة الحفاظ على الذاكرة، أخيراً، في معركة إنقاذ منازل حي الشيخ جرّاح في القدس المحتلة، وما تلاها من تطوّرات، لتعيد التذكير بأن الصراع التاريخي في المنطقة لم يتغيّر، وما تزال قضية فلسطين بؤرته.

وفي إطار التنظير لزرع المستوطنات أجساماً سرطانية، تهدف إلى ابتلاع ما تبقى من أراضٍ يملكها الفلسطينيون، لمس الجميع آخر فصول محاولات حرف المفاهيم في المنطقة، ومنها مفهوم الصراع وتبديله، ليصبح التركيز على الصراع الخاص بالبرنامج النووي وتمويل مخاطره على دولة الاحتلال والدول العربية، من أجل التقليل من أهمية الصراع الفلسطيني، مقدمةً لإسقاطه عن جدول أعمال الدول والقوى الإقليمية. وتزامنت هذه السياسة التي يحاول الإسرائيليون تسويقها، مع إعلان يهودية الدولة العبرية عبر إقرار الكنيست الإسرائيلي «قانون الدولة القومية لليهود» قبل عدة سنوات، والتضييق على الفلسطينيين لإجبارهم على إعلان الولاء لهذه الدولة، من أجل إسقاط كل ما هو عربي وفلسطيني من وجدانهم.

ينطلق الإسرائيليون في هذا المسعى مما تأكد لهم من استحالة إسقاط حق العودة من وجدان الفلسطينيين، ومن صعوبة احتواء الخطر الديمغرافي العربي الذي يشكّل هاجساً لكيانهم. كما ينطلقون من سقوط رواياتهم التي كانوا يحاولون فرضها على الجيل الجديد من فلسطينيي أراضي 48، وغيرها من المناطق. تلك الرواية التي تتناقض وشعباً، لم تستطع تكريس هذا التقسيم، على الرغم من جرعات القوة التي كانت تكتسبها خلال مسيرة تأسيس الكيان. وخلال السنوات الأخيرة، وصلت الجرعات التي اكتسبتها دولة الاحتلال إلى درجةٍ من القوة والتنوع تجعلها كفيلة بأن تُدخل الشعب الفلسطيني في دوامةٍ من الإحباط؛ إذ انهمرت عليها تلك الجرعات من كل حدب وصوب، بدءاً من إعلان الرئيس الأميركي السابق، أن الأرض أرضهم، وما يقع فوقها، وما يوجد تحتها، هو أيضا ملكهم. ويكفيهم ما راوه من قوة انتماء لدى الفلسطينيين، ومن مظاهر عودة الوعي إلى كثيرين منهم، ومن انتفاضةٍ عمّت كل الأراضي أخيراً، وبرزت فيها مظاهرات فلسطينيي مدن الداخل، اللد والناصرة وحيفا ويافا والرملة وغيرها، والذين لم يتخلوا عن هويتهم، وأكدوا أن قضية شعبهم جامعة لهم جميعاً، مؤكّدين بذلك عمق الصلات التي لم يستطع تقسيم الجسد الفلسطيني تمزيقها. يكفي الإسرائيليين في هذا المسعى أن يُصابوا بالإحباط، مع ما تأكد لهم أن الفلسطينيين الصغار لم ينسوا، ليجدوا البرهان على أن مقولة بن غوريون التي أطلقها قبل أكثر سبعين سنة لم تتعدّ كونها رهاناً سرعان ما خسر.

ربما من أهم ما برز خلال الهبّة أخيرا أن السياسة الإسرائيلية المتبعة منذ النكبة لتقسيم الجسد الفلسطيني، أرضاً وشعباً، لم تستطع تكريس هذا التقسيم، على الرغم من جرعات القوة التي كانت تكتسبها خلال مسيرة تأسيس الكيان. وخلال السنوات الأخيرة، وصلت الجرعات التي اكتسبتها دولة الاحتلال إلى درجةٍ من القوة والتنوع تجعلها كفيلة بأن تُدخل الشعب الفلسطيني في دوامةٍ من الإحباط؛ إذ انهمرت عليها تلك الجرعات من كل حدب وصوب، بدءاً من إعلان الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، «صفقة القرن» التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية ووجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وكذلك إعلانه الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، وما تبعه ذلك من مسلسل تطبيع عربي معها، بدأته دولة الإمارات وأكملته ثلاث دول عربية أخرى، بل تبيّن أن كل تلك التطورات أصبحت دافعاً للشعب الفلسطيني، من أجل زيادة تشبّثه بأرضه وتاريخه، وهو ما بدا واضحاً في معركة مقاومة الإخلاء في حي الشيخ جرّاح، وما تبعها من هبّةٍ جماهيريةٍ لأبناء الداخل الفلسطيني والضفة الغربية للدفاع عن القدس، ومساندة تلك الهبّة بضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ من غزة لتخفيف الحصار عن المقدسيين.

> تأكدت أهمية ظهور مشروع سياسي فلسطيني جديد، باستراتيجية تضع مسألة التحرّر الوطني من الاحتلال مرشداً لها

ولا يبدو ما تقدّم غريباً، إذ تتوفر للشعب الفلسطيني عوامل قوة يستطيع الارتكاز عليها من أجل تفعيل مقاومةٍ باشكالٍ عدة. كما تبيّن أن الإمكانية لاندلاع انتفاضة ثالثة متوفرة، وبرزت في إرادة المقاومة والتضحية التي أظهرها الشبان الفلسطينيون المرابطون في حي الشيخ جرّاح، وأولئك الذين تقاطروا من أراضي 48، للتضامن معهم والصلاة في المسجد الأقصى. ومن تلك العوامل أيضاً، توفّر القوة العسكرية اللافتة لدى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، والتي استطاعت فرض معادلةٍ لافتةٍ في عملية الصراع، إضافة إلى تشكيلها هاجساً دائماً لدى قادة العدو من احتمال تعاظمها، على الرغم من الحصار المفروض على القطاع من سنة 2006. كما برز عاملٌ جديدٌ ومهم، وهو ظهور أراضي 48 باعتبارها خزاناً مقاوماً ورافضاً، يمكن أن ينفجر في أي وقت في وجه المحتل الذي ظن أنه قد دجّن، وأثبتت وقفة باب العامود وحوادث حي الشيخ جرّاح عكس ذلك.

في جهة أخرى، وعلى العكس أيضاً، فالعالم، بشبابه ومسنّيه، لم ينس القضية الفلسطينية، إذ يمثل التضامن اللافت مع الشعب الفلسطيني أخيراً، والذي أسّست له حركة المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات عبر حالةٍ وجدانيةٍ تخاطب الضمير الإنساني وذاكرة الشعوب، لإبراز القضية ومنع العالم من نسيانها ونسيان ما اقترفته العصابات الإسرائيلية من جرائم عنصرية وتطهير عرقي لتهجير الشعب الفلسطيني. وجرى خلال حملات التضامن التأكيد على أن عمليات الإخلاء الحالية، وإقامة المستوطنات فوق أراضي الضفة الغربية، ما هما إلا ثمرة عمليات التهجير الأولى التي حدثت بعد النكبة سنة 1948، وخلالها.

انطلاقاً من هذه التطورات، تأكدت أهمية ظهور مشروع سياسي فلسطيني جديد، باستراتيجية تضع مسألة التحرّر الوطني من الاحتلال مرشداً لها. مشروعٌ يخرج من رحم التطورات الجديدة، ويكون بديلاً عن سلطة محمود عباس المهادنة، تحمله قوى وطنية قادرة على رفعه، والاستناد إليه من أجل وقف التراجع الذي شهدته القضية الفلسطينية. ولا يستقيم هذا المشروع إلا بعد وقف التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، وتعليق الاتفاقات معهم، من أجل القطع مع ذهنية الضعف والعجز التي أدمنتها سلطة «أوسلو» وروّجتها، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وإذ تجاوبت فلسطين، من النهر إلى البحر، مع الدعوات ونفّذت إضراباً شاملاً، يوم الثلاثاء 18 مايو/ أيار الجاري، هو الأشمل والأول من نوعه عن عقود، فإن ملامح ظهور مشروع كهذا تبدو قائمة.

(كاتب سوري)

# رسالة لن يقرأها بايدن

**محمود الريماوي**

السيد الرئيس جو بايدن:

أود أن أستسمحك في مخاطبتك بصورة مباشرة، وعذري في ذلك أن الظرف عصيب يتحدّى الشكليات والمراتب، وأنك رئيس الدولة العظمى ذات التأثير الذي لا يضاهى في الشرق الأوسط. وكما قد ترى، لم تكن تقديراتك السابقة بإمكانية تقليل الاهتمام الأميركي بالملف الفلسطيني الإسرائيلي في محلّها إطلاقاً، فهذا الملفّ سرعان ما يسخّن، نتيجة الاختلالات الهائلة في احترام حقوق البشر وكرامتهم، والجنوح إلى سياسات متشدّدة متطرّفة، تستسهل اللجوء إلى العنف العاري واستعراض القوة. وهكذا فقد شاءت الظروف أن يتم فرض الملف على إدارتكم، بدون أن تكونوا مهيئين للتعامل معه. وبهذا، بدأت سلسلة الأخطاء من هنا. من الانتقاء المسبق الإرادي للملفات التوتر، وعلى طريقة انتقاء أفضل الأسواق للتصدير.

وقد تكاثرت الأخطاء بعدئذ، فقد تجاهلتم الرفض الإسرائيلي لحق أبناء القدس الشرقية في المشاركة في الانتخابات الفلسطينية التي كانت مقرّرة. وتبع ذلك تصاعد العنف لقوة الاحتلال الإسرائيلية في القدس الشرقية، خلال شهر الصوم (رمضان)، ما يُنذر بمواجهات. غير أن ردود الفعل الباهتة من إدارتكم شجّعت حكومة بنيامين نتنياهو على المضي في التوتير، وإبداء أقصى درجات الاستفزاز للمدنيين العزّل، ابتداء من أبناء القدس العرب المقيمين في بيوتهم في حي الشيخ جرّاح إلى الانتهاك اليومي لحرمة المسجد الأقصى، والتنكيل بمن يؤدّون الصلاة داخل المسجد، على يد قوات الشرطة وميليشيات المستوطنين المسلحين. وقد ثارت احتجاجات في القدس العربية كالعادة بالحديد والنار. وفي هذه الأجواء الملتهبة، خرجت تحذيرات شديدة اللهجة من غزة لقوات الاحتلال تدعوها إلى التوقف عن استباحة المقدسات والتنكيل بعائلات حي الشيخ جرّاح، وقد تم التعامل بغطرسة واستخفاف مع هذه التحذيرات. في واقع الحال بدت المواجهة الخطيرة من هناك وفي تلك الأيام، فلما أطلقت رشقات صاروخية من غزة إزاء بانصار الحرب في تل أبيب يهتفون: ها هي الفرصة قد سنحت لإشعال حرب واسعة ضد قطاع غزة. لا نعني بذلك أن حدث إطلاق رشقات صاروخية كان هيناً، غير أن تاريخ الاحتكاكات العسكرية في دول العالم ينبئ باللجوء إلى الرد بالمثل في مثل هذه الحالات، وليس بقرع طبول الحرب والمسارعة إلى خوضها.

لقد شكّنتم، السيد الرئيس، عقب هذه التطورات، أن تراكموا الأخطاء بدل تصحيح السابق منها، فسارعتم إلى ترديد تلك العبارة التي ترددت من قبل ألف المرات، وعلى مدى الحروب كلها في منطقتنا، وهي أن لإسرائيل الحق بالدفاع عن نفسها. وبطبيعة الحال، لكل الدول والكيانات السياسية في عالمنا حق الدفاع عن النفس، فما الجديد في الأمر؟ الجديد، هذه المرة وفي كل مرة، أنكم تعطون حقا حصريا لإسرائيل في الدفاع عن النفس، وتتجاهلون سريان هذا الحق على الأطراف الأخرى. وقد التقط نتنياهو عبارتكم من أجل تسويغ توسيع الحرب على البنى التحتية والإدارات الحكومية وعلى المباني السكنية وعلى المصارف. وأصبحتم بعدئذ، السيد الرئيس، أسرى لهذه اللعبة المميتة في التسويغ وزيادة الأخطاء، حينما صرّحتم بأن رد الفعل الإسرائيلي غير مبالغ به. في الوقت الذي كان يتساقط فيه المدنيون بالعشرات يومياً مع مئات من الجرحى والمصابين، وما تلا ذلك من صواريخ على منشآت وبلدات في إسرائيل. وكان من الطبيعي أن يرى نتنياهو في ذلك تشجيعا على توسيع الحرب على الرقعة الأكثر اكتظاظا بالسكان في عالمنا.

> تصرّفت، خلال الأزمة الرهيبة، بما هو أدنى بكثير من التوقعات، علماً أنك أذكى وأفضل بكثير مما ظهرتَ عليه

وبينما أخذت تثور ردود فعل دولية منذّدة بخيار الحرب، بدا مجلس الأمن في الانعقاد، وقد نجحتم (ويا له من نجاح، الفشل أفضل منه) في منع المجلس أربع مرّات في إصدار بيان يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري. وكانت حجّتكم في ذلك أن أي تطوّر مثل هذا يفسد جهودكم الدبلوماسية الهادئة والمكثفة، وهو ما لا يقبله الإدراك السليم، فمهمة مجلس الأمن هي السهر على إحلال الأمن في العالم، ومن أوجب واجباته التصدّي للتعامل مع التوترات الخطيرة. وكان المجلس مهتما بإصدار بيان، مجرد بيان، وليس إصدار قرار. وكان من شأن البيان أن يشكل عامل ضغط مقبولا على الطرفين لوقف إطلاق النار، لكن إدارتكم شاءت تعطيل عمل مجلس الأمن، ومنعته من أداء مهامه الأولية والبديهية، وذلك لتمكين نتنياهو من مواصلة حربه. ووفقا للمنطق المعلن لإدارتكم، إن من الأفضل حل مجلس الأمن، إلغاءه، كي لا يفسد الجهود السياسية في أي وقت وفي أي مكان. ومن الجلي أن نتنياهو ورجالات الحرب في تل أبيب قد أفادوا إفادة كبيرة من تعطل أداء مجلس الأمن وإجباته، كي يواصلوا استعراض القوة ضد قطاع غزة. إن أداءكم في الأمم المتحدة كان شنيعاً ومشيناً، ومن قبيل التذاكي البائس.

السيد الرئيس

لا يتبع ألف المصلين المسلمين في القدس لحركة حماس، لا هم ولا عائلات حي الشيخ جرّاح، وكذلك نحو مائة طفل وسيدة في غزة صعدت أرواحهم البريئة إلى بارئها نتيجة تقاعسكم وممالأتكم القاتل الذي يتمسّك بعقيدته في استئصال المدنيين الفلسطينيين، والسعي إلى حرمانهم من أي أمل في بناء حياة وطنية مستقلة على أرضهم المحتلة منذ العام 1967. وقد أظهرتم، للأسف الشديد، حساسية ضعيفة ضد هدم الأبراج والشقق السكنية ودفن العائلات تحت الأنقاض. ووضعتم أنفسكم لاحقا في موضع الضعيف الذي يلتمس قبول طلباتكم بوقف إطلاق النار، فيما كان نتنياهو يجيبكم بأن شهيته على القتل ما زالت مفتوحة، وأنه لا يشعر بعد بالاكتفاء، وأنه بحاجة إلى مزيد من الوقت. لقد بنى من قبل رؤساء سابقون العلاقات الأميركية الإسرائيلية على مبدأ أن المصالح التوسعية الإسرائيلية تتقدّم على المصالح العليا الأميركية. إنه إرثٌ ثقيل ومقيتٌ بكثلكم. ندرك انحياز البيت الأبيض الاتوماتيكي وشبه الهستيري للدولة المحتلة المتنكرة للقرارات الدولية. وباستثناء قلة منهم، مثل بارك اوباما وبيل كلينتون ودوايت إيزنهاور، فإن الرؤساء الأميركيين، وأنت في عدادهم، يجازفون مرّة بعد مرة، في تلطيخ الصورة الأميركية في أنظار ملايين البشر في الشرق الأوسط وفي العالم، وحتى داخل أميركا، فقد سئمت أجيال جديدة تنتمي لأعراق مختلفة من الناشطين الاجتماعيين والأكاديميين والفنانين والرياضيين وسواهم في بلادكم، داخل الحزب الديمقراطي وخارجه، هذا الانحياز الروتيني المريض الذي يأباه كل منطق، وترفضه كل مصلحة وطنية، والذي يبلغ حد الالتصاق بالمجتمع السياسي الإسرائيلي، بما في ذلك الالتحاق بالتيارات اليمينية المتطرفة التي يجول أفرادها بالسلاح في شوارع القدس وبلدات الضفة الغربية المحتلة، وينكّلون بالمدنيين العزّل.

السيد الرئيس

بصراحة، تصرّفت، خلال هذه الأزمة الرهيبة، بما هو أدنى بكثير من التوقعات، علماً أنك أذكى وأفضل بكثير مما ظهرتَ عليه. لقد شئت التصرّف بطريقة نمطية، تقليدية، وبليدة، سمحت للمجازر بأن تحدُث وتخيب آمالك، وأن تشك أنك بحاجة إلى جهد هائل وملموس، كي تزيل هذه الوصمة.

لن تقرأ هذه الرسالة، لا مشكلة، يكفي أن تصل إلى بعض من منحوك أصواتهم، واحسنوا الظن بك، وخيبت آمالهم.

(كاتب من الأردن)

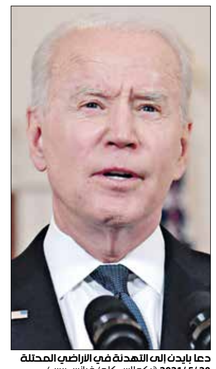

دعا بايدن إلى التهدئة في الأراضي المحتلة
2021/ 5/ 20 (بيكوالس كام/ فرانس برس)

# حتى لا تفاجئنا سفارات الأسد

**غازي دحمان**

لنقلها بصراحة، في ألمانيا وتركيا والسويد، الدول التي رفضت إجراء التصويت لانتخابات الأسد على أراضيها، فعلت ذلك انطلاقا من مواقف خاصة بها، مبدئية أو سياسية. ولم تفعل ذلك نتيجة جهود اللاجئين السوريين في تلك البلدان، بدليل أن دولا كثيرة في أوروبا وخارجها، توجد فيها أعداد كبيرة من اللاجئين، مثل فرنسا والنمسا، سمحت بإجراء التصويت، أيضا لاعتبارات وأسباب خاصة بها. لكن الدول الثلاث المشار إليها أكبر حواضن اللاجئين السوريين، في أوروبا وفي العالم. وفيها أعداد لا بأس بهم من مؤيدي نظام الأسد. ولذا لن نتصوّر كيف سيكون المشهد، لو حصل التصويت في هذه البلدان؟ مؤكد أن مؤيدي النظام، أو الموالين، أو الشبّيحة، سيظهرون بشكل منظم، وهم يصطفون في طوابير للدخول إلى قاعات التصويت في السفارات، ويردّدون أهازيج بـ «الروح والدم»، ويحملون أعلام النظام وصور بشار الأسد، فيما سيقف المعارضون على الضفة المقابلة بشكل فوضوي بدون تنظيم ولا توافق، حتى على شعارات موحدة، على الرغم من حماسهم وشعورهم بعدالة قضيتهم.

وعلى الرغم من أن مؤيدي الأسد ليسوا على قلب واحد، وليست بينهم مشتركات، فهم خليط من طائفيين يؤيدون الأسد نكاية بالأكثرية، أو حتى ربما تخوفاً من وصول أحزاب إسلامية إلى السلطة، أو أشخاص وصلوا إلى أوروبا قبل الثورة وما زالت لهم ارتباطات مصلحية مع النظام. جاء بعضهم مبتعثا من النظام للدراسة وتخرّج وبقي يعمل في أوروبا، أو جاء في أثناء الحرب في سورية، للبحث عن فرص اقتصادية أفضل. على الرغم من ذلك يتفقون على كره الثورة ورموزها وشخصياتها ومبادئها وأهدافها، وينسّقون مع أجهزة النظام ومؤسّساته على كيفية التأثير في الرأي العام الأوروبي عبر قنوات، بعضها إعلامي وحزبي له علاقات سابقة مع نظام الأسد، وخصوصا أحزاب اليمين في أوروبا.

ليس سرّاً وجود مئات آلاف المعارضين الصادقين والكارهين لحكم الأسد، والواعين لضرورة التغيير في سورية وأهميته، وإزاحة هذا النظام الذي يعيق تقدّم السوريين صوب تأسيس دولة مدنية ديمقراطية في سورية، وبين هؤلاء الآلاف من حملة الشهادات وأصحاب التخصصات في القانون والإعلام والاقتصاد والسياسة. وجزء مهم من هؤلاء ناشطون في العمل الإغاثي والمدني في أوروبا، لكن، حتى اللحظة، تبدو جميع هذه الجهود مضبّبة، كما أن هذه الطاقات لم يتم استثمارها بالشكل الحسن، وبقيت مجرّد جهود فردية متفرّقة غير مؤثرة بشكل عام، تسيّرها الحماسة والعاطفة، بدون تخطيط واستراتيجيات واضحة لتحقيق أهداف من شأنها إفادة السوريين في نضالهم ضد الطاغية وعصابة الحكم في دمشق.

بدل هذا كله على أن السوريين ما زالوا يعتقدون أن الكلام الأفعل هو لساحات المعارك. وبالتالي، فإن موازين القوى المائلة بشدة لصالح النظام وحمايته الروس والإيرانيين لا يمكن تعديلها بأدوات أخرى، وإن نشاطهم ومظاهراتهم الحماسية هي مجرد تنفيس عن غضبهم وشعورهم بالعجز. ومن جهة ثانية، هم، وبحسب الاعتقاد، لا يستطيعون التأثير حتى على المعارضة السياسية المفترض أنها تمثلهم، والتي بات قرارها بأيدي الدول التي ترعاها وتحتضنها، ومن ثم ليس من داع للتفكير بتغيير هذه الوقائع الصلبة التي يصعب على اللاجئين تغييرها.

> الصراع مع الأسد واجهزته وادواته يحتاج قوّة مقابلة منظمة وفاعلة

ولكن هذه الذرائع لا تكفي لتبرير حالة الفوضى والعجز للاجئين السوريين في أوروبا وتركيا، وحتى لبنان والأردن، ذلك أن نظراءهم في الولايات المتحدة، وهم نسبة قليلة بالمقارنة مع اللاجئين في المناطق المذكورة، استطاعوا بالفعل التأثير على السياسات الأميركية ودفع الإدارات إلى سن قوانين وقرارات لصالح المتضرّرين من نظام الأسد والداعين إلى تغييره. والتجربة الفلسطينية شاهد على أهمية تنظيم اللاجئين وتأطيرهم، فقد رأى العالم المظاهرات الصاخبة في كثير من دول القرار العالمي وتأثيرها على النخب والرأي العام في هذه الدول ضد الحرب الإسرائيلية على غزة، ومحاولات تهويد حي الشيخ جرّاح.

الصراع مع الأسد وأجهزته وأدواته، ومن خلفه روسيا وإيران، يحتاج قوّة مقابلة منظمة ومؤثرة وفاعلة، تبرز قدرات السوريين ونضالهم في سبيل وطن حر ودمقراطي، وتستطيع إقناع العالم بأنهم يستحقون ذلك عن جدارة.

(كاتب فلسطيني)

# العجز الإسرائيلي والإعجاز الفلسطيني

**معن البياري**

ليس ثمة اقتراض من معجزات لغة الأدب، ولا من مخيلات أهل الشعر، أن يُقال إن انكشافا متجدّدا لعجز دولة الاحتلال الإسرائيلي عويرن، في موازاة مع إعجاز فلسطيني انطوى على مفاجآتٍ باهرةٍ عديدة، في أثناء المواجهة العسكرية التي توقّفت الليلة قبل الماضية بين الصمود الوطني الفلسطيني المقاوم والوحشية العدوانية الإسرائيلية، ففي وسع الدولة العبرية، بما تحوزه من قوة نيران مهولة، أن تستمر في ارتكاب جرائمها في شعب فلسطين في أرضه، وهي الدولة التي نهضت، في أصلها وأساسها، على ما اقترفته عصابات يهودية في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته من مذابح ومجازر وعمليات تهجير لأهل الأرض. ولكن الانتصار الذي تتوسّله ليس في وسعها أن تُحرزه أبدا، فليس من الشجاعة في شيء أن تقتل مئات المدنيين في بيوتهم وحقولهم ومنازلهم، من دون اكتراث بنساء وأطفال وشيوخ بينهم، بقوة الصواريخ الموجهة لديك. ولا تأتي أفعالك المنكرة هذه بك بالانتصار الذي تريد على مجاهدين صبورين مرابطين، تقيم في جوانحهم إرادة المقاومة، يساندهم شعب عنيد، وهم يبدعون في ضرب المحتلّين، وترويعهم، وأخذهم إلى الملاجئ، ووقف مطاراتهم، بأسلحةٍ صنعها هؤلاء المقاومون، الشجعان، وحموها وطوّروها في ظروف حصارٍ شديدة الصعوبة والاستثنائية. فضلا عن أن ما اقترفته آلة الحرب الإسرائيلية في جولة الأحد عشر يوما من استهداف المدنيين الفلسطينيين في غزّة وقتل 219 منهم بينهم 93 طفلا، وتهديم منازل ومنشآت وعقارات ليس جديدا، ولا يخرج عن حقيقة الصهيونية التي يقوم منطقها على إدامة الصراع مع العرب.

الأساسيّ هنا أن العجز الإسرائيلي عن إنجاز انتصار على الفلسطينيين يعود إلى أن جرائم الحرب التي تحترفها دولة الاحتلال تُواجَه بما هو إعجاز فلسطيني، وأحدٌ من تمثيلاته تلك المفاجآت التي تذهلنا في كل نوبات الاعتداء، على قطاع غزة، أي في الصواريخ التي قال كثيرون منا إنها تَنُكّ وجدواها محدودة، ومن الأسلم عدم استخدامها حمايةً لأهل غزة من الوحشية الإسرائيلية المهولة. ومع التسليم بنقاء سريرة أصحاب هذا القول، وهم يصدُرون فيه عن حرص على حياة أهل غزّة ال

# إسرائيل وبداية الانكسار

**عائشة البصري**

قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بوقف إطلاق النار في غزة بعد 11 يوما من القصف الجوي والبحري والبري المتواصل، لكن هذا لا يعني أنه توصل إلى «الهدوء التام وطويل الأمد» الذي كان يطمح إلى تحقيقه. كان نتنياهو وجنرالاته يسعون إلى إيصال الفلسطينيين إلى نقطة الانكسار، ينبطح فيها الشعب بأكمله، حتى يكملوا تصفية الأراضي المحتلة من الوجود الفلسطيني، وإحلال مجتمع يهودي خالص. عبثا يحاول الكيان الصهيوني كسر إرادة الشعب الفلسطيني، معوّلا على الدعم المالي والعسكري والسياسي من أميركا، على الرغم من أن له أكثر من عِبرة في المقاومة الفيتنامية التي كسرت أميركا على نحو غير مسبوق في تاريخها.

في تلك الحرب الاستعمارية التي امتدت من 1955 إلى 1975، نشرت أميركا جيشا ناهز ثلاثة ملايين جندي، واستعرضت أحدث أسلحة الدمار الشامل باستثناء القنبلة النووية. قصفت المدن بقنابل النابالم، وأحرقت مئات القرى بمن فيها، وقتلت مئات آلاف المدنيين، لكنها لم تكسر شوكة ثوار الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام (الفيتوكنغ)، بل اتسعت رقعة مقاومتهم في الشمال والجنوب وزادت حدّتها بازدياد عدد ضحاياها. ظلت أميركا تُضاعف شراسة هجومها بحثا عن نقطة انكسار الثوار (the breaking point)، النقطة التي تفوق فيها خسائر العدو قدرته على مواصلة الحرب، فيلقي سلاحه ويستسلم. سنة بعد سنة، وهجوما بعض هجوم، سيتبيّن لواشنطن أن عدم انكسار الفيتناميين يعود بالأساس إلى قدرتهم على تحمّل الخسائر، وقبولهم التضحية بالأرواح على نحو هائل واستثنائي في تاريخ القتال الحديث.

حققت مقاومة فيتنام عددا من أطروحات المفكر العسكري، الجنرال كارل فون كلاوزفيتس، الذي يقول، في كتابه «عن الحرب»، إن الحروب هي صراع إرادات قبل كل شيء، والخسائر المعنوية هي السبب الرئيس في حسمها، وإن تحطيم المعنويات، وليس فقدان الرجال والمدافع، هو ما يحدد استمرار الأطراف في الاشتباك أو توقفها. عند هزيمة أميركا، أقرّ وزير الخارجية الأميركي آنذاك، دين راسك، بأنه استهان بمقاومة شعب فيتنام وعزيمته، واستغرب كيف ظل يقاوم حتى بعد أن بلغ عدد ضحاياه 700 ألف قتيل، أي ما يعادل عشرة ملايين أميركي آنذاك. وفي معرض دراسته هذه الحرب، لاحظ أستاذ العلوم السياسية في جامعة أوهايو الأميركية، جون مولير، أنه على الرغم من أن الخسائر الأميركية كانت تقل عن خسائر فيتنام بنسبة 175%، إلا أنها كانت جد مرتفعة وبالغة التكلفة، وخلص إلى هذا الاستنتاج: «كانت هناك بالفعل نقطة انكسار، ولكن الأميركيين هم الذين انكسروا». يوضح الوقوف عند تلك الحرب أن أميركا لم تتعظ من تجاربها بعد، وها هي تعيش، مع حليفها الإسرائيلي، كابوس فيتنام جديدا. لقد أثبت الشّعب الفلسطيني أنه غير قابل للانكسار، على الرغم من عقود من الاجتثاث والتشريد والقتل والدمار والحصار والتقطيع والتجويع والتطبيع والأسرلة. بعد ثلاث حروب في قمة الوحشية، صمد الفلسطينيون في غزة في وجه حربٍ رابعة، ومرّة أخرى سينهضون كالفينيق مِن رماد نيران العدوان. اليوم، وقد مضى أكثر من 73 عاما على انطلاق النكبة، يستفيق الإسرائيليون على حقيقة أنهم احتلوا الأرض، ولم يحتلوا أصحاب الأرض، اجتثوا الفلسطينيين من بيوتهم، ولم يقتلعوهم من هويتهم، مزّقوا فلسطين، وأنهكوا أجيال النكبة والنكسة، وها هو جيل الانتفاضة يواصل المشوار ويناضل في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ 48 التي تشكل وحدها أكثر من جبهة.

تنكسر إسرائيل شيئا فشيئا، وتتصدّع من الداخل، فضلا عن تشرذم أحزابها وأزمة قيادتها، وانقسام صهيونييها بين علمانيين ومتدينين وإرهابيين. وقد بدأت أسطورة «الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط تسقط على يد أبناء جلدة المحتل ذاته. في مطلع العام الجاري (2021)، أصدرت منظّمة «بتسيلم» الإسرائيليّة تقريرا تحت عنوان: «نظام تفوّق يهوديّ من النهر إلى البحر: إنّه أبارتهايد». على الرغم من أن التقرير لم يأت بجديد، ولا يرقى إلى مستوى تقارير المنظمات الحقوقية الفلسطينية التي سبقته في رصد جرائم التطهير العرقي الإسرائيلي وتوثيقها منذ النكبة، وعلى الرغم من أن المنظمة تدافع عن الدولة اليهودية بوصفها مشروعا «ديمقراطيا متنوّرا» يجب إنقاذه، إلا أن تبنّيها توصيف الأبارتهايد حرّر العالم من تهمة معاداة السامية التي تلاحق كل من يجرؤ على انتقاد الكيان الصهيوني. هذا ما يفسّر الاهتمام الدولي الواسع الذي لقيه التقرير، خصوصا في الأوساط الليبرالية الوازنة في صناعة الرأي في أميركا وبعض الدول الأوروبية.

بناءً على تقرير «بتسيلم»، أصدرت الشهر الماضي (إبريل/ نيسان) كبرى المنظمات الحقوقية الأميركية، هيومن رايتس واتش، تقريرا مفصلا تحت عنوان: «تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد». لأول مرة في الـ 43 سنة من عمر هذه المنظمة الرائدة، تصف إسرائيل دولة أبارتهايد، وتطالب السلطات الفلسطينية بوقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي التي تساهم في تسهيل ارتكاب جرائمه. تضمّن التقرير عدة توصياتٍ أخرى، بما فيها إنشاء لجنة دولية لتقصّي الحقائق عبر «الجمعية العامة للأمم المتحدة» للتحقيق في التمييز والقمع المنهجيين ضد الفلسطينيين. ولم يمض أسبوع على نشر التقرير، حتى برز أثرُه في الأمم المتحدة، على مستوى «لجنة القضاء على التمييز العنصري»، وهي هيئة ترصد تنفيذ «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري». بعد مماطلةٍ دامت ثلاث سنوات، قرّرت اللجنة، (يوم 30 أبريل)، قبول شكوى ضد عنصرية إسرائيل، كانت قد تقدّمت بها السلطة الفلسطينية في إبريل/ نيسان 2018، وقرّرت تشكيل «هيئة توفيق خاصة» من أجل الوصول إلى «حل ودي للمسألة». لا تخلو هذه الخطوة من تعقيدات إجرائية تفسح المجال أمام إسرائيل لربح بعض الوقت كعادتها، لكن وفقا للمادة 22 من المعاهدة، إذا تعذّرت تسوية هذا «النزاع» بالمفاوضة، وستتعذّر لا محالة، ستتم إحالته على محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي سبق وأقرّت عدم شرعية جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية. حين ستُطرح مجدّدا جرائم إسرائيل على هذه المحكمة، بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية، ستشكل هزيمة أخلاقية إضافية، وضربة معنوية من شأنها أن تحشد مزيدا من الدعم للحركة الدولية التي بدأت تتشكل لمناهضة نظام الأبارتهايد في إسرائيل. لقد بدأ الرأي العام الأميركي

> تنكسر إسرائيل شيئا فشيئا، وتتصدّع، فضلا عن تشرذم أحزابها وأزمة قيادتها، وانقسام صهيونييها بين علمانيين ومتدينين وإرهابيين
>
> وجّهت 140 منظمة أميركية رسالة إلى إدارة بايدن، تطالب بوضع حد لجرائم الاحتلال، وإيقاف عملية طرد الفيتناميين

يميل شيئا فشيئا للفلسطينيين، ويحضّر الأرضية لتغيير في سياسات واشنطن تجاه القضية في المستقبل، فلقد أظهر استطلاع أجرته مؤسسة جالوب هذا العام أن 34 %من الأميركيين يعتقدون أن على الحكومة الأميركية ممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل، في تحوّل لافت لصالح الفلسطينيين. وينعكس هذا التحوّل داخل الحزب الديمقراطي أيضا، فمن أكبر سيناتور فيه، بيرني ساندرز، إلى أصغر النواب، ألكساندريا أوكاسيو - كورتي، برزت كتلة ديمقراطية تنتقد موقف إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، بشدة، وتطالبه بوقف التهجير القسري لساكنة القدس الشرقية، وتحثّه على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بدءًا بحقه في الحياة، والكفّ عن صرف أموال دافعي الضرائب الأميركية على جرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.

ولأول مرة، وجّهت حوالي 140 منظمة أميركية رسالة إلى إدارة بايدن، تطالب بوضع حد لجرائم الاحتلال، وإيقاف عملية طرد الفلسطينيين من حي الشيخ جرّاح في القدس وبلدة سلوان تحديدا. وقد خاطبت قضية التهجير القسري ضمائر العالم، ولاقت تضامنا دوليا واسعا وغير مسبوق، ما جعل كثيرين ينتقدون مبادرة حركة حماس بإطلاق قذائف صاروخية، كسّرت زخم هذا التضامن، وحوّلت الأنظار عن قضية «الشيخ جرّاح»، ليتحول مركز المواجهة من القدس إلى غزة. ولكن تدخّل حماس سجل نقاطا في مرمى العدو، لكنه ربما أضاع فرصة ثمينة لتوظيف قضية التهجير القسري مدخلا لتعرية جوهر طبيعة إسرائيل، نظاما استيطانيا - اجتثاثيا - إحلاليا يقوم على أساس التشريد والتهويد. ويطرح انفراد «حماس» بقرار الدخول على الخط من دون مشاورة الأطراف الفلسطينية الأخرى، يطرح مشكل المفارقة الصارخة بين نضال شعبي موحّد وقيادات وقوى وفصائل ونخب منقسمة، بعضها لا يعترف بدولة الاحتلال، وبعض آخر يخدُمها ويكرّس بقاءها. لقد أثبتت هذه الانتفاضة، للمرة الألف، قدرة الفلسطينيين الخارقة على تحمّل التضحيات وعدم الانكسار، وأن الخلل لا يكمن على المستوى الشعبي، وإنما في الشق السياسي من النضال الذي يقتتل حول السلطة. حالة التخبط والضياع السياسي هاته تدعو إلى استحضار ما قاله كلاوزفيتس إن السياسة هي التي تتحكّم في الحرب وليس العكس، وما الحرب إلا وسيلة لتحقيق أغراض سياسية.

ظهور مؤشّرات على بداية انكسار إسرائيل في الداخل والخارج، في الوقت الذي اتحدت فيه القاعدة الفلسطينية على رفض الاحتلال والأسرلة، يشكل فرصة تاريخية، تستدعي التعجيل بإعادة تنظيم النضال الفلسطيني على أساس مشروع سياسي جديد، وميثاق وطني جديد، باعتبار هذا الاستحقاق خطوة ملموسة نحو إنهاء الاحتلال.

(كاتبة مغربية)

# في خلفيات التوحش الإسرائيلي

**محمود الوهب**

بداية، لا بد من تأكيد أن أبشع أنواع الظلم الجماعي هو الظلم السياسي الذي يأتي مع الاحتلال أولاً (احتلال شعب لشعب أو دولة لأخرى) ثمَّ مع أنظمة حكمٍ الاستبداد بأشكاله كافة. وغالباً ما يستدعي هذا الظلم الجماعي أمرين على نحو عفوي، مقاومته أولاً ثم بروز ظاهرة التطرّف شكلاً من أشكال المقاومة. ومن هذه الحقيقة/ البديهة يمكن الدخول إلى انتفاضة القدس التي هي حلقة جديدة في سلسلة المقاومة الفلسطينية التي لم تهدأ أو تتوقف منذ وعد بلفور، وهي مستمرّة على نحو أو آخر تبتدع أشكالها وسبلها إلى أن تستنفد مبرراتها، أي إلى أن يحقّق الشعب الفلسطيني غاياته الوطنية، فالقضية الفلسطينية ليست قضية طارئة أو عابرة حتى تجعل المرء يتوه عندما ينظر إلى طبيعة ما يجري، فتجعله يتخطّى جوهرها الرئيس إلى آخر فرعي. وليقع، بالتالي، في خطأ التحليل ويحمّل الضحية جريرة ما يحدث. وبذلك يدفعه الوهم إلى الوقوف بجانب سردية المظلومية الصهيونية التي تبثّها للعالم على الدوام، وبذلك يأتي على تبرئة الاحتلال من مظالم تعدّياته المتراكمة في عقول أبناء الشعب الفلسطيني وأرواحهم، وتجد أحياناً متنفساً لها في ذلك الغضب الذي يلقى على الاحتلال كيفما اتفق، وبالشكل الذي تفرضه مسبّبات ما. أما الذي يجري في غزة، وانتشر إلى باقي الأراضي الفلسطينية، فيمكن رؤيته وفق ما يلي:

أولاً: ما يجري اليوم يعود، في جوهره، إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي لكل من غزة والضفة الغربية المتبقيتين من الأراضي الفلسطينية وفق قرار التقسيم عام 1947، وهما اللتان وضعتا تحت تصرّف كل من مصر والأردن، على أمل وعود عربية بالعمل من أجل تجاوز قرار التقسيم إلى تحرير كامل الأراضي الفلسطينية. لكن ما حدث أن إسرائيل عادت لتستحوذ عليهما بنتائج حرب 1967، أي منذ هزيمة حزيران الصاعقة التي مكّنت لإسرائيل، فجعلتهما تحت تصرّفها كدولة محتلة، ثمَّ أخذت تماطل في تطبيق قرار مجلس الأمن 242 الذي ينص على العودة إلى حدود ما قبل 1967. ومنذ ذلك التاريخ، والتوسع الإسرائيلي لاستيعاب المستوطنين الجدد على كامل الأراضي الفلسطينية، تحت مزاعم واهية، لم يتوقف أبداً، ويطاول أراضي ومساكن وأحياء في هاتين المنطقتين. ذلك هو جوهر انتفاضة اليوم وخلفياتها، وما يسوّغ للإسرائيليين أفعالهم العدوانية المستمرة هو ضعف العرب واستهتارهم، وخصوصاً بعد حكم كل من أنور السادات وحافظ الأسد البلدين العربيين اللذين كان يعوَّل عليهما، على نحو أو آخر، في تحرير الأراضي المحتلة بهزيمة حزيران، لكنهما، مع الأسف، زادا من التمكين لإسرائيل، فقوننا الاحتلال وفق اتفاقاتٍ رسميةٍ وبرعاية دولية (اتفاقية فصل القوات عام 1974 ثم اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978). وإذا كانت «كامب ديفيد» قد استردت سيناء، فإن اتفاقية فصل القوات سلَّمَت السوريين مدينة القنيطرة مدمَّرة، وأبقت على هضبة الجولان محتلة ومحروسة بقوات دولية تمنع أي نشاط عسكري سوري أو فلسطيني. بعدئذ جاء تهجير منظمة التحرير، وإبعادها عن مجالها الحيوي، حيث أخذ العمل الفدائي يفعل فعله المؤثر على طريق إلزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة .. وهكذا ظلت المنظمة المعوَّل عليها وحيدة وبعيدة، ولكن أنى للموجوع وطنياً أن يهدأ أو يستكين.

ثانياً: في سياق التعدّيات الإسرائيلية انفجرت انتفاضة الحجارة عام 1987 فأعادت إلى حركة التحرّر الوطني الفلسطينية وهجها الثوري/ السلمي في أجواء كان اليأس والقنوط سيِّدي الموقف، فكانت ردّاً على تهجير منظمة التحرير، وعلى محاولات النّيل من الحركة الوطنية اللبنانية الداعمة للنضال الفلسطيني، إضافة إلى ما أخذ يلوح في الأفق من تقلقل في أوضاع الاتحاد السوفييتي، ثمَّ انهياره، بعد سنوات قليلة، الأمر الذي غيَّر في موازين القوى الدولية، وأفقد حركة التحرّر الوطني الفلسطينية نصيراً دولياً له وزنه.. لكن الانتفاضة حرّكت الوضع العالمي كله، وأثبتت أن الشعب الفلسطيني قادرٌ على استرداد حقوقه بنفسه. وهكذا، جاءت هذه الانتفاضة العظيمة باتفاقيات أوسلو، على الرغم من الحيف الكبير الذي ألحقته بحقوق الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، عارضها اليمين الإسرائيلي، كما اتخذ منها موقفاً سلبياً، كل من اليمين الفلسطيني، وحتى أقصى يساره، واستثمرها العدو الصهيوني مجمّداً إياها ومبقياً على الاحتلال وممارساته العدوانية. ثالثاً: عاد اليأس ليخيم فوق سماء فلسطين مع استمرار الاحتلال وقضمه أراضي جديدة، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يعدُّ نصيراً للقضية الفلسطينية، وانقلاب روسيا وريثته على كل ما يمتّ بصلة إليه، فتحوَّل ثقلها كله إلى جانب إسرائيل، إذ دفعت بأكثر من مليون يهودي للهجرة إلى إسرائيل، ليشكلوا جزءاً مهماً من التركيبة السكانية وصلت إلى نحو 20%، وليكون لهم حزب سياسي يُدعى «إسرائيل بيتنا» يرأسه أفيغدور ليبرمان، اليميني المتطرّف الذي يدعو باستمرار إلى ترحيل العرب الفلسطينيين عن أراضيهم. وقد ازداد التنسيق الروسي الإسرائيلي في السنين الأخيرة. في وقت استطاعت فيه أطراف، غير عربية أيضاً، أن تتستر برداء القضية الفلسطينية، مستغلةً ضعف العرب وتناقضاتهم، لتتغلغل داخل أكثر من بلد عربي تحت اسم مقاومة أميركا وإسرائيل، ولكن على حساب الدم الفلسطيني والعربي عموماً، ما أضعف وحدة الثورة الفلسطينية، وسمح لإسرائيل باللعب على تناقضاتها، وليستمر الموقف الفلسطيني متبايناً حول الخلاص من الاحتلال.

رابعاً: شكلت السنوات الأربع الأخيرة انحداراً عاصفاً في القضية الفلسطينية أوصلها إلى حال من اليأس والقنوط، أخذ يتجلى بأفعالٍ يقوم بها أفراد ودول، فما فعله الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، متوافقاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني المتطرّف، بنيامين نتنياهو، فاق كل وصف واستهتار بالشرعية الدولية، وبحقوق الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة، فمن «صفقة القرن» إلى جعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل إلى نقل السفارة الأميركية إلى تأييد الاستيطان الإسرائيلي القائم على انتزاع أراض ومساكن فلسطينية. والأدهى من ذلك كله ما أشير إليه في البند السابق، وهو تسلل ذلك النزوع الشيطاني إلى أنظمةٍ عربيةٍ بدفع أميركي أو من دونه، فتسارع بالوقاحة كلها إلى موجةٍ من التطبيع مع العدو. وما زاد على ذلك زيارة شخصيات رخوة محسوبة زعماً على المعارضة السورية إسرائيل، وتقديم أوراق اعتماد لها، أو صكوك غفران لـ «دولة إسرائيل الديمقراطية».

خامساً: انطلقت انتفاضة القدس من حي الشيخ جرّاح على تلك الأنقاض، انتفاضة شعبية سلمية تحمل وقائع مشروعيتها، وكأنها برق مزّق رداء الظلام كاشفاً من جديد عن جوهر الشعب الفلسطيني، وما يكتنزه من روح ثورية وتصميم على الكفاح، مستنداً إلى حقوقه المغتصبة أرضاً وسكناً وإنساناً، ووثوقاً بالذات الفلسطينية وبالمستقبل، وأملاً في أن تكون أملاً ورافعة، سواء ما تعلّق بالداخل الفلسطيني أم في ظهيره العربي، ففي أيدي العرب كثير مما يمكن أن يدعم الانتفاضة سياسياً واقتصادياً وعلاقات دولية لها تأثيرها.

> يبقى الشعب الفلسطيني في الميزان هو الأقوى، وهو ما يُراهن عليه، وقد أثبت ذلك، لا في الانتفاضة الأخيرة فحسب، بل على مدى تاريخه
>
> في سياق التعدّيات الإسرائيلية انفجرت انتفاضة الحجارة عام 1987 فأعادت إلى حركة التحرّر الوطني الفلسطينية وهجها الثوري/ السلمي

سادساً: ثمة جهات إسرائيلية، في مقدمها نتنياهو، الذي فشل في تشكيل الحكومة أخيرا، وتلاحقه المحاكم بتهم الرشوة والفساد، راهن على أن يمارس المحتجون الفلسطينيون حوادث عنف، ليستغلها هو وعموم التيارات اليمينية، ليصبّوا نيران أحقادهم، ونزعاتهم العنصرية على الشعب الفلسطيني، ويتسبّبوا له بأوجاع جديدة أقسى مما عاناها ويعانيها، سيما وأن اليمين الإسرائيلي ضامن للموقف الدولي.

سابعاً وأخيراً: يبقى الشعب الفلسطيني في الميزان هو الأقوى، وهو ما يُراهن عليه، وقد أثبت ذلك، لا في الانتفاضة الأخيرة فحسب، بل على مدى تاريخه! ولعل تتويج نضاله مرتبطٌ على نحو أو آخر بوحدة الصف الفلسطيني، والانطلاق من المسؤولية الوطنية، لا الحزبية التي تحدّد الهدف، وتختار أسلوب تحقيقه، فلا يقال تطرّفا أو جناية على الشعب الفلسطيني. ثمَّ إذا كان الرأي الفلسطيني الموحد يشكّل النواة الصلبة للمضي قدماً، فإن إطارها هو المحيط العربي والعلاقات السوية، بعيداً عن أي تدخل إقليمي مباشر، يخفي وراءه مصالح معينة، ثم إن القضية الفلسطينية مرتبطة بصحوة الأمة كلها، وبنقلتها المنتظرة، بعد أن أعلن الربيع العربي إرهاصاتها، وإن كانت مؤلمة وثمنها باهظ جداً، لكنها بدايةٌ قويةٌ أنذرت بتغيير قادم لا محالة. ولا يعتقدنَّ أحد بأنه قادر على تحقيق النصر المؤزّر على صلف الاحتلال الإسرائيلي منفرداً أو باسم تنظيمه الحزبي، فالشعب الفلسطيني، بكامل قواه الوطنية وأطيافه السياسية ومرجعياته الفكرية، ووحدة هدفه، هو القادر على الانتصار.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads